مجلة كلية الآداب

مجلة كلية الآداب، العدد **20**، ديسمبر 2025 DOI: 10.36602/faj.2025.n20.22

أثـر معانـي القـرآن للفـراء فـي التذييـل والتكميـل لأبـي حيـان (دراسـة نحويـة)

حسين الهادي الشريف[1]* حسن السنوسي الشريف[2]

[1] الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية التربية، قسم اللغة العربية، ليبيا

[2] الجامعة الأسمرية الإسلامية، كلية الآداب، قسم اللغة العربية والدراسات الإسلامية، ليبيا

*البريد الالكتروني للباحث المسؤول: h.ashareef@asmarya.edu.Iy

الاقتباس: الشريف، حسين الهادي، والشريف، حسن السنوسي (2025). أثـر معانـي القـرآن للفـراء فـي التذييـل والتكميـل لأبـي حيـان (دراسـة نحويـة). *مجلة كلية الآداب جامعة مصراته*. 20، 161-180. https;//doi.org/10.36602/faj.2025.20.22

تاريخ التقديم 2025-07-19 **تاريخ القبول** 25 -2025-08 **نشر إلكترونيا في** 2025-08-26

ملخص البحث

مما لاشك فيه أن علم النحو يعدّ من علوم اللغة المهمة، فبه تصان الألسن عن الخطأ، ويُعرَف الصواب من الخطأ؛ بهدف الوصول إلى النطق السليم، لنصل به إلى معرفة كلام الله ، ومعرفة هدي نبيه ε، وكلام العرب الفصحاء، وبعلم النّحو يستزاد في فهم المعاني بالشّكل الصّحيح، وقد جعله العلماء من مفسرين ولغويين وغيرهما أداةً وطريقة في تفسير القرآن الكريم خاصة، وعلوم العربية عامة، ومن هؤلاء الفراء الذي كان له دور كبير في بيان معاني القرآن وتفسيرها من خلال نبوغه في علم النحو، وظهر ذلك جليًّا في كتابه معاني القرآن، الذي طرح فيه كمًّا هائلًا من المسائل اللغوية وفي مقدمتها المسائل النحوية، محتجا لها بالآيات القرآنية، والشعر، والنثر، والحكم، والأمثال وغيرها من مصادر الاحتجاج، ومن هنا كانت فكرة الباحثين لدراسة المواضع التي ورد فيها كتاب معاني القرآن للفراء باسمه في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان، وقد بلغ عددها ثمانية مواضع، وقد اقتصر الباحثان على جانب النحو منه؛ لعدم ورود اسم الكتاب في الجانب الصرفي أو الصوتي في كتاب التذييل والتكميل، وكتاب معاني القرآن من الكتب المهمة في اللغة، فهو غنيّ بالمسائل النحوية، وبآراء النحاة، والشواهد النحوية المختلفة، وقد قام الباحثان بدارسة هذه المسائل، وآراء أهل اللغة وأقوالهم فيها، ومصادر الاحتجاج بشأنها، وإبداء رأيهما فيها، آملَيْن من الله أن تكون ورقاته نبراسًا يستضيء به طالب العلم طريقه في طلب العلم، والله ولي الكفاية والإعانة، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

الكلمات المفتاحية: *الفراء، أبو حيان، معاني القرآن، التذييل والتكميل، النحاة*

هذا العمل مرخص بموجب **CC BY-4.0**

1. المقدمة

الحمد لله على ما أنعم علينا من نِعَمٍ لا تحصى، وله الحمد والشكر في الأولى وفي الآخرة، والصلاة والسلام على خير المرسلين، وأفصح من نطق بالضاد من العالمين، وبعد:

فإن اللغة العربية زادت شرفًا بنزول كلام الله بها، وقد حفظها الله تعالى بحفظه القرآن العظيم، وهيأ لها علوما وعلماء لحفظها، وبيان مقاصد الشريعة في الدنيا والآخرة، ومن العلوم المهمة في ذلك علم النحو، فهيأ الله لذلك علماء أنار طريقهم وفتح قلوبهم قبل عقولهم للإبداع المعرفي والعلمي، فتنافسوا في التأليف، عبر الأزمان والأمصار، كان هدفهم الأول والأخير حفاظهم على اللغة من كل لحن وخطأ.

وقد بذل علماء اللغة الجهود الكبيرة بغية الوصول إلى فهم اللغة العربية فهمًا لا يساوره الشك، فوقفوا من خلالها على أسرار كثيرة من لطائف اللغة، وأبدعوا في وضع الألفاظ المناسبة لإيراد المعني الحقيقي من الكلام المقصود، فتركوا لنا تراثًا ضخمًا هو نتاج فكرهم، ومن الذين بذلوا جهدهم وأبدعوا التأليف في علوم العربية، وجعلوها ميسرة لنا، الفراء –رحمه الله– وهو من رؤوس المدرسة الكوفية من خلال تأليفه لمعاني القرآن الذي جعل منه معظم علماء العربية –إن لم يكن كلهم– مصدرًا مهما، ومرجعا لا غنى عنه أثناء عرض المسائل اللغوية المختلفة لعلوم العربية والشريعة، كالتفسير والنحو والصرف وغيرها، فهو كتاب حافل بآرائه وآراء اللغويين ممن سبقوه، ومن الذين جعلوه مرجعًا لعرض المسائل اللغوية المختلفة الشيخ أثير الدين أبو حيان الأندلسي –رحمه الله– في كتابه التذييل والتكميل في هذه المواضع؛ حيث ذكر كتاب معاني القرآن في كتابه التذييل في ثماني مواضع، وذكر الفراء عينه في نحو تسعمائة وخمسين مرة؛ الأمر الذي جعل من الباحثين يختاران المواضع التي ورد فيها اسم كتابه معاني القرآن دون الفراء.

وأخيرًا آملين من الله التوفيق والفلاح، والسداد في العمل، وأن يكون قد جنبنا مواطن الزلل، ويجعل عملنا هذا خالصًا لوجهه الكريم.

1. 2 تساؤلات الدراسة:

1-ما عدد المسائل التي ذُكر فيه معاني القرآن في التذييل والتكميل؟.

2- هل المواضع التي ذكر فيها أبو حيان كتاب المعاني موجودة فعلًا فيه، أم أخطأ في ذكر بعضها؟.

3-هل المسائل التي ذُكر فيها معاني القرآن شاملة لعلوم العربية كلها أم علم النحو فقط؟.

4-هل المسائل التي ذكرها الفراء في معانيه تفرّد بها أو تكلم عنها النحاة الآخرون؟.

5-ما مصادر الاحتجاج التي استشهد بها الفراء في معانيه على المسائل النحوية قيد الدراسة؟.

1. 3 أهداف البحث:

1- دراسة المسائل النحوية الواردة في كتاب التذييل والتكميل لأبي حيان عند ورود ذكر مؤلَّف الفراء معاني القرآن فيها صراحة.

2- بيان مصادر الاحتجاج للفراء عند مناقشته للمسائل.

3- إظهار آراء الفراء النحوية، ومقارنتها مع آراء غيره من أعلام النحو في عصره أو غيره، وترجيح تلك الآراء.

4- تزْويد الباحثِين ببحث يبين بعض المسائل النحوية التي تعرض لها الفراء.

1 .4 أهمية البحث:

تتجلى أهمية البحث في تناوله بعض المسائل النحوية للفراء -الذي يعد من رؤوس المدرسة الكوفية- من خلال ذكر كتابه معاني القرآن في التذييل والتكميل لأبي حيان، ومناقشة أقوال النحاة فيها؛ لإثراء الدرس اللغوي؛ لأن الكتاب من الكتب التي كشفت عن عمق العلاقة ومتانتها بين علمي النَّحو والتفسير.

1 .5 الدراسات السابقة:

لم يجد الباحثان دراسة سابقة نظير دراستهم، إلّا أن هناك بعض الدراسات السابقة التي لها علاقة بكتاب معاني القرآن للفراء، وهي دراسات مختلفة عن بحثهما، منها:

1- أثر معاني القرآن للفراء ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج في الكشاف للزمخشري، رسالة دكتوراه للباحث: سعدون أحمد علي، إشراف: قيس الأوسي، كلية التربية-جامعة بغداد، 2003م.

2- أثر معاني القرآن للفراء في النكت في القرآن، للمجاشعي "نحويا وصرفيا ودلاليا"، تأليف: أنسام محمد خالد الحسيني، المجلة العلمية لكلية الآداب، جامعة دمياط، 2014م.

3- أثر معاني القرآن للفراء في الدلالة السياقية للألفاظ في معاني القرآن وإعرابه للزجاج، تأليف: محمد جعفر العارضي، وعلي كريم حميد العبيدي، مجلة القادسية للعلوم الإنسانية، المجلد السابع، العدد 3/2014م.

4- دراسة الأثر الصوتي لمعاني القرآن للفراء في الكشاف للزمخشري، مجلة بابل للعلوم الإنسانية، العدد الثاني، 2003م.

2. منهجية البحث:

استعمل الباحثان في هذا البحث المنهج الوصفي الاستقرائي التحليلي في دراسة أقوال الفراء، ومقارنتها بأقوال نظرائه النحاة، معتمدين في ذلك على طائفة من مصنفات المتقدمين.

3. خطة البحث:

استهل الباحثان هذا البحث بتمهيدٍ حول التعريف بالفراء وأبي حيان، وبكتابيهما معاني القرآن، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، ثم تعريف الأثر لغة واصطلاحًا، ثم درسًا المسائل النحوية التي ورد ذكر معاني القرآن للفراء من خلالها في كتاب التذييل والتكميل، ثم جعلا خاتمة لما توصلا إليه، وأردفاها بقائمة المصادر والمراجع التي اعتمدا عليها في البحث، والله ولي التوفيق.

4. التمهيـد.

4. 1 التعريف بالفراء وكتابه معاني القرآن.

1.4. 1 التعريف بالفراء.

هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الديلمي، إمام نحاة الكوفة في عصره، كان عالما بالنحو واللغة الأدب، حتى قيل عنه: الفراء أمير المؤمنين في النحو، وقيل: لولا الفراء ما كانت اللغة، واشتهر بالفراء، على الرغم من عدم عمله في صناعة الفراء، فقيل: لأنه كان يفري الكلام، وآلة الكتاب، وتتلمذ عليه الكسائي، وقيس بْن الربيع، ومندل بن علي، وغيرهم، وتتلمذ عنه سلمة بن عاصم، ومحمد السِّمَّري، وغيرهما، من مصنفاته: معاني القرآن (موضوع الدراسة)، والمذكر والمؤنث، والجمع والتثنية في القرآن، وما تلحن فيه العامة، توفي سنة سبع ومائتين للهجرة وهو في طريق مكة. (الزبيدي، دون تاريخ، ص: 131-133؛ القفطي، 1982، 4/7-23، السيوطي، دون تاريخ، 2/333-334).

1.4. 2 التعريف بكتاب معاني القرآن.

اتفقت كتب التراجم والفهارس على اسم الكتاب (معاني القرآن)، تناول فيه المفردات القرآنية التي اكتنفها الغموض والإبهام حسب رأيه، بما فيها دلالة المفردة وإعرابها؛ لبيان معناها، وتفسير مرادها، وذكر الأوجه الإعرابية إن وجدت؛ ولهذا احتوى الكتاب على شتى علوم العربية، كعلم المعاجم، والصرف، والنحو، والبلاغة، والأدب، وغيرها، كما أنه أوردَ فيه القراءات القرآنية المشهورة، والشاذة، والضعيفة، وكذلك اعتمد فيه على كلام العرب، شعرهم ونثرهم، ولغاتهم، وأخذ فيه كذلك بأصول النحو، كالسماع، والقياس، والإجماع.

وقد اختار فيه الفراء مجموعة من الآيات حسب ترتيب السور في المصحف الشريف، وكان منهجه في المعالجة أنْ يتعرض لها لغويًّا ولا سيما علم النحو، ثم القراءات الواردة فيها، ويعرض آراء اللغويين فيها، موافقًا لهم ومعترضًا أحيانًا، ويفسّر بتوسع أحيانًا، مما أدى إلى توسعه في توجيه الإعراب، وأكثر ما يستعمل من أصول النحو القياس، وظاهرة التعليل واضحة أثناء تعرضه للقضايا اللغوية، ومن هنا ظهرت قوة العلاقة ومتانتها بين علميّ النحو والتفسير. (ابن النديم، 1997، ص53؛ حاجي خليفة، 1943، 1730/2).

2.4 التعريف بأبي حيان وكتابه التذييل والتكميل.

1 .2.4 التعريف بأبي حيان.

هو الإمام أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان، الغرناطي، الأندلسي، الجَيَّاني، وُصِف بحجة العرب، وعالم الديار المصرية، برع في علوم العربية المختلفة، كالفقه، والآثار، والقراءات، والنحو، والتفسير، وتتلمذ عليه أبي علي الشلوبين، وأبي الحسن ابن عصفور، وأبي الحسن ابن الصائغ، وأبي الحسن الأبذي، وأبي جعفر الرعيني، وغيرهم، وتتلمذ عنه إبراهيم بن محمد القيسي السفاقسي، وعبد الرحيم بن الحسن جمال الدين الأسنوي، وأحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي، وابن عقيل، وغيرهم، من مصنفاته: إتحاف الأريب بما في القرآن من الغريب، وتقريب المقرب لابن عصفور، والبحر المحيط في التفسير، واللمحة البدرية في علم العربية، وارتشاف الضرب من لسان العرب، والتذييل والتكميل في شرح التسهيل، توفي سنة خمس وأربعين وسبعمائة للهجرة.(الفيروزآبادي، دون تاريخ، ص: 250-252؛ ابن حجر، دون تاريخ، 302/4-310؛ السيوطي، دون تاريخ،280/1-283).

2.2. 4 التعريف بكتاب التذييل والتكميل.

اتفقت كتب التراجم والفهارس على اسم الكتاب (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك –رحمه الله–، ويعد كتاب التذييل من أوسع كتب أبي حيان، افتتحه بمقدمة طويلة، قدّر فيها ابن مالك وكتابه أفضل تقدير، وتعرض من خلاله للمسائل اللغوية بالشرح الواسع المستفيض، واستدرك فيه على ابن مالك، وعرض فيه كثيرًا من المناقشات والآراء، فكان يعرض عبارة متن التسهيل مرتبة كما ذكرها ابن مالك في التسهيل، فبدأ بباب الكلمة والكلام، ثم إعراب الصحيح الآخر، وإعراب المعتل الآخر... ، ويجعلها منطلقًا لعرض المسائل اللغوية، ثم يتناول المسألة بالشرح والتحليل، وذكر آراء النحاة فيها، معززًا تلك الآراء بالشواهد المتنوعة من آيات قرآنية، وشعر، ونثر، وأقوال العرب الفصحاء ... إلخ، ثم يعلق على نص ابن مالك وغيره ممن ذكر رأيهم في المسألة من موافقة، أو اعتراض، أو ترجيح، أو استدراك بشيء من التفصيل والتوضيح، مع معارضته لابن

مالك في الاستشهاد بالحديث الشريف على إثبات القواعد النحوية، ومن جملة ما أورده في ذلك أنه لم ير أحدا من المتقدمين والمتأخرين سلك طريقة الاستشهاد بالحديث النبوي غير ابن مالك، وتركوا ذلك لعدم وثوقهم أن ذلك من لفظ الرسول ﷺ؛ لاحتمال نقل الأحاديث بالمعنى، ولعله قد وقع بعض اللحن حين نقلها؛ بسبب أن معظم راويي الحديث ليسوا عربًا بالطبع. (حاجي خليفة، 1943، 406/1؛ البابانى، 1951، 152/2).

1.5 معنى الأثر لغة واصطلاحًا.

5. 1. 1 الأثر لغــة:

الأثر: ما بقي من رسم الشيء، وجمعه على: أُثُور وآثار، وأُثَرْتُه وتَأَثَّرته: تَتَبَّعْتُ أَثره، وخرجت في إِثْره وفي أَثَره، أي: بعده، ويقال: آثر كذا وكذا بكذا وكذا؛ أي: أَتْبَعه إياه، ومنها سنن النبي ε، أي: آثاره. (ابن منظور، 1414، 5/4-6).

1.5. 2 الأثر اصطلاحًا:

للأثر عدة معانٍ في الاصطلاح، وأول المعاني: النتيجة، وهو الحاصل أو الناتج من الشيء، وثانيها: العلامة، وهي السمة أو العلامة الدالة على الشيء، وثالثها: الخبر، ويطلق على كلام السلف، ورابعها: ما يترتب على الشيء. (الجرجاني، 1983، ص9).

6. المسائل النحوية التي ورد ذكر معاني القرآن للفراء من خلالها في كتاب التذييل والتكميل.

1.6 تخفيف (إن) في قوله تعالى:(وَإِنْ كُلاًّ لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ). (هود، 111)

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في معاني القرآن بأن الذين خففوا (إن) نصبوا (كلا) بـ (ليوفينهم)، وهو وجه لا يؤيده الفراء؛ لأن اللام في (لَمَّا) بمعنى (إلّا)، وعدم جواز عمل ما بعد (إلَّا) فيما قبلها أمر ظاهر عند النحاة.

(أبو حيان، 2024/1997، 144/5؛ الفراء، دون تاريخ، 30/29/2).

وقرأ نافع، وابن كثير، وشعبة، وابن محيصن بتخفيف (إنْ) ونصب (كلًّا)، وقرأ البقية بتشديد (إنّ) ونصب (كلًّا)، أو بتخفيف (إنْ) ورفع (كلٌّ)، والشاهد في القراءة الأولى (ابن مجاهد، 1400، ص339؛ الفارسي، 1993، 386/4-388).

واختلف أهل اللغة في (إنّ) إذا خُفّفت على فريقين، فالبصريون، وسيبويه، وأكثر العرب لهم رأيان:

أحدهما: إبقاء عملها، وهو قليل، إلّا أنه يقاس عليه، نحو قولنا: إنْ زيدًا لقائمٌ، ومنه –أيضًا– الآية موضع المسألة، وقول الشاعر–مجهول قائله– [الكامل]:

كُلَيْبُ إِنِ النَّاسَ الَّذِينَ عَهِدَّتُهُمْ
بِجُمْهُورِ حُزْوَى فَالرَّيَاضِ لذي النَّخْلِ

(الهروي، 1993، ص48؛ ابن الشجري، 1991، 146/3).

وذكر سيبويه في كتابه أنه حدثه من يثق به، أنه سمع بعضًا من العرب يقول: إنْ عمرًا لَمنطلقٌ، وذكر في موضعٍ آخر من الكتاب بأنه حدّثه من لا يتّهم عن رجل من أهل المدينة ثقة أنه سمع عربيًا يقول: إنْ زيدٌ لذاهبٌ، بإعمالها في الموضع الأول، وإهمالها في الموضع الثاني (سيبويه، 1988، 140/2-152/3).

ووجه من يقول بإبقاء عمل (إنْ) إذا خُفِّفت أنَّ الحرف إذا حُذف منه شيء لم يغيَّر عمله، كما لم يغيَّر من الفعل شيء حين حُذف منه، فهما –إذن–بمنزلة واحدة، نحو: لم

يك، ولم أر، وهنا تلزمها اللام في خبرها؛ حتى لا تلبس بـ (إنْ) النافية. (سيبويه، 1988، 140/2).

الثاني: إهمالها، وهو كثير في الكلام، ومنه قولنا: إنْ زيدٌ لقائمٌ، وقوله تعالى:(وإِنْ كلٌّ لَمَّا جَميعٌ لَدَينا مُحْضَرُونَ) (يس، 32)، ووجه عدم إعمالها هو ضعف شبهها بالفعل، وصارت حرفين وأقل، وذكر المرادي أنها إذا خففت فالقياس إهمالها؛ لزوال اختصاصها بالأسماء. (المرادي، 2008، 536/1).

أما الفراء والكوفيون فيرون أنَّ (إنَّ) لا يجوز تخفيفها وإعمالها، ولا يَجوز تخفيفها وإهمالها؛ لأنَّهم يرون أنَّ (إنْ) المخففة هي (إنْ) النافية، وعندهم (إنْ) المخففة مكونة من حرفين لا ثلاثة، أو بمعنى (قد)، مع وجود فارق بينهما، فـ (قد) تختص بدخولها على الأفعال، و(إنْ) تدخل على الأسماء والأفعال. (الأنباري، 2003، 159/1-168؛ ابن يعيش، 2001، 548/4-550).

ويرى الباحثان أن ما ذهب إليه جمهور البصريين وأكثر النحاة من جواز الإعمال والإلغاء قلة وكثرة في (إنّ) هو الصواب، وأن قراءة (إنْ) مخففة في الآية موضع الشاهد لم تخرج عن إحدى اللغتين في الإعمال والإلغاء، وهي لغة فصيحة تكلم بها العرب، وتؤيدها بعض القراءات السبعة التي لا يطعن فيها مَن له قلب سليم؛ إذ لا شك في صحة القراءة، كما أنهما يريان أن الأكثر فيها الإلغاء؛ لأن (إنْ) إن كانت تعمل بلفظها وإذا خُفّفت زال اللفظ، والفعل خلافها؛ لأن عمل الفعل لمعناه لا للفظه، وبإلغائها صارت كحرف من حروف الابتداء، يليها الاسم والفعل، وقد ذكر سيبويه كما ذكرنا سابقًا أنَّ الحرف إذا حُذف منه شيء لم يغيَّر عمله، كما لم يغيَّر من الفعل شيء حين حُذف منه، فهما –إذن– بمنزلة واحدة، نحو: لم يكُ ولم أُبَل، ومن ثَم أدخلها أكثرهم في حروف الابتداء حين حذفوا كما أدخلوها في حروف الابتداء حين ضموا إليها (ما)، هذا والله أعلم.

2.6 دخول الألف واللام على (غدوة) في قوله تعالى:(بِالْغُدْوَةِ وَالْعَشِيِّ). (الأنعام، 52).

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في معاني القرآن أن أبا عبد الرحمن السلمي قرأ بالألف واللام في (الْغُدْوَةِ)، ولا يدخل الألف واللام فيها عند العرب؛ لأنها اكتسبت المعرفة من دون ألفٍ ولام. (أبو حيان، 2024/1997، 267/7؛ الفراء، دون تاريخ، 139/2).

والغُدْوة: البكرة التي بين صلاة الغداة وطلوع الشمس، وغدوة من يوم بعينه، وجمعها غدوات، وألف (غداة) منقلبة عن واو، وأصلها (غدوَة) بفتح الواو، فقلبت الواو ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها (ابن منظور، 1414، 116/15).

و(غدوة) من ظروف الزمان، وظروف الزمان على أربعة أضرب:

الضّرب الأوّل: ينصرف، ويتصرّف، وهو ما كان على أصل وضعه، نحو: اليوم، والليلة، والصّرف هو التنوين، والتّصرّف: قبوله علامتي الرّفع والجرّ.

الضّرب الثاني: يتصرّف، ولا ينصرف، نحو: غدوة بالإجماع، وبكرة على خلاف، وتصرّفهما؛ استعمالهما على أصلهما؛ وعدم صرفهما لأنّهما معرفتان بالوضع، ومؤنّثتان.

الضّرب الثالث: ينصرف، ولا يتصرّف، نحو: عتمة، وضحوة، وعشيّة، وصُرفت لأنّها نكرة، وعدم تصرّفها لقصرها على أوقات مخصوصة، من دون آلة تعريف.

الضّرب الرّابع: لا ينصرف، ولا يتصرّف، وهو "سحر" لم ينصرف إذا أردت سحر يومك؛ لأنّه معرفة معدول عن السّحر، ولم يتصرّف؛ لأنّه قصر على وقت بعينه.

وقد قرأ ابن عامر، والحسن، وأبو رجاء، ومالك بن دينار، ونصر بن عاصم، وأبو عبد الرحمن السلمي بـ (الغُدْوة)، وليست قراءة الأخير وحده كما ذكر الفراء في معانيه، وبـ (الغُدُوّ) قرأ أبو عبد الرحمن أيضًا، وبـ (الغَدَوَات والعشيات) قرأ ابن أبي عبلة، وباقي القرّاء قرأوا بـ (الغداة) (ابن مجاهد، 1400، ص258؛ الداني، 2015، ص340).

والمشهور في (غدوة) أنها ممنوعة الصرف؛ لأنها معرفة بالعلمية، كما هو مذهب المبرد، والنحاس، ومكي بن أبي طالب، فلا تدخل الألف واللام عليها، فلا يقال: مررت بالزيد، وسمع الفراء أبا الجراح يقول: ما رأيت كغدوة قط، يريد: غداة يومه، وعقّب عليه ابن الشجري بأن حق الألف واللام الدخول على النكرات، وقد دخلت الألف واللام في الغداة؛ لأننا نقول: خرجنا في غداة باردة، وهذه غداة طيب، وذكر أن العرب لا تضيفها، فلا تدخلها الألف واللام كذلك، فقالوا مثلًا: جئتك غداة الجمعة، وأجاز بعضهم تنكير (غدوة) تشبيهًا لها بتنكير أسماء الأعلام، وإذا نُكِّرَتْ ينبغي دخول الألف واللام عليها للتعريف.

(المبرد، دون تاريخ، 354/4؛ النحاس،1409، 528/3؛ القيسي، 1405، 701/2؛ الفراء، دون تاريخ، 139/2؛ ابن الشجري، 1991، 221/1).

وحكى سيبويه والخليل أن بعضهم ينكرها فيقول: رأيته غدوةً بالتنوين، ويجعلها بمنزلة ضحوةٍ، ووصف النحاس مَن يجعل (غدوة) نكرة بأنهم الأقل، وذكر سيبويه في موضع آخر أن بعض العرب يدع التنوين في غدوة، وعلق السيرافي على كلامه هذا بأن حكاية سيبويه لا تُرَد (سيبويه، 1988، 264/3، 294؛ النحاس، 1409، 528/3؛ السيرافي، 2008، 60/4).

في حين ذهب الرضي إلى أنها غير منصرفة، وإنْ كانت معينة؛ لأنها من أعلام الجنس مثل (أسامة)، فتقول في التعيين: أتيتك اليوم غدوةَ، وفي غير التعيين: قابلته العام الأول غدوةَ، أو يومًا من الأيام غدوَة، فتمنع الصرف فيهما، لأنهما في غير معين. (الرضي، 1996، 498/1-499).

وذكر ابن يعيش أن بعضهم شبه (غدوة) بالفاعل، فرفعها، فقال: لدن غدوةٌ، كما في: قام زيدٌ، ومنهم من قاسها فيخفض بها، فقال: لدن غدوة. (ابن يعيش، 2001، 130/3).

وإذا لم يقصد تعيين (غدوة) جاز تنوينها بالاتفاق، وإذا دخلت (كل) أو (رُبّ) على (غدوة)، نحو: كل غدوةٍ، وربّ غدوةٍ، نونت لا غير؛ لأن (كل)، و(رُبّ) من خواص النكرات (سيبويه، 1988، 264/3؛ ابن يعيش، 2001، 239/2).

ويرى الباحثان أن (غدوة) يجوز فيها الأوجه الثلاث، وهي: معرفة فلا تُنوّن، أو نكرة فتُنَوّن، أو نكرة من غير تنوين؛ لأنه ثبت صحة هذه الأوجه من خلال الآراء المنقولة عن أئمة العربية على اختلاف مشاربهم، كما أن قراءة القرَّاء الذين قرأوا بـ (الغدوة) سالمةٌ من طعن أي طاعن؛ لصحة نقل القراءة، كما أنهم قرأوا بها قبل تفشي اللحن في لغة العرب، كما أن الباحثين يريان أن القراءة بـ (الغداة) أجود؛ لأن (غدوة) أكثر

استعمالها عَلَمًا، وإدخال اللام على تأويل التنكير قليل في كلام العرب، هذا والله أعلم.

3.6 جواز جعل المستثنى متبوعًا والمستثنى منه تابعًا.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في المعاني أثناء تعرضه لمعني قوله تعالى: (فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ) (البقرة، 249) أن من العرب من يرفع الاستثناء المتقدم على أن يجعل الثاني بدلًا من الأول. (أبو حيان،2024/1997، 237/8؛ الفراء، دون تاريخ، 167/1-168).

(إلّا) الاستثنائية عند النحاة ثلاث أحوال:

1- وجوب نصب المستثنى بعدها، وله أحوال ثلاث:

الأول: أن يكون المستثنى متصلًا مؤخرًا، والكلام غير ناقصٍ أو منفيٍّ، أي: يكون تامًّا، موجبًا، مثل الآية موضع الشاهد، فـ (قليلًا) مستثنى من الواو في (فَشَرِبوا)، وخاليًا من النفي.

الثاني: أن يكون المستثنى منقطعًا، سواء أكان موجبًا، نحو: جاء الطالب إلا كتبه، أم منفيًّا، نحو قوله تعالى:(مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ) (النساء، 157)، فاتباع الظن ليس من جنس العلم.

الثالث: أن يتقدم المستثنى على المستثنى منه، منفيًّا كان، نحو: ما نجح إلَّا بكرًا الطلاب، أو موجبًا نحو: نجح إلَّا بكرًا الطلاب.

2- إتباعُه على البدلية، وذلك عندما يكون الكلام تامًّا منفيًّا متصلًا، والمستثنى منه متقدم، نحو قوله تعالى:(مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ). (النساء، 66).

3- الاستثناء المفرغ: وهو الذي يكون فيه المستثنى منه غير مذكور، ومن ثَمّ، فإنّ المستثنى يُعرَب حسب ما يقتضيه العامل الذي قبله في التركيب، شرط أن يكون منفيًّا، نحو قوله تعالى: (لَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّءُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) (فاطر، 43)، أو واقعًا بعد نهي، نحو قوله تعالى:(وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ) (النساء، 171)، أو الاستفهام الإنكاري نحو قوله تعالى: (فَهَلْ يُهْلَكُ إِلَّا الْقَوْمُ الْفَاسِقُونَ). (الأحقاف، 35).

وقرأ عبد الله بن مسعود، وأُبَيّ، والأعمش الآية موضع الشاهد برفع (قليل)، فعدوه من الاستثناء التام المنفّي، فبالتالي يجوز في (قليل) –وهو المستثنى– أن يرفع على البدلية من المستثنى منه، وهو الواو في (فشربوا)، مع خلو الكلام من النفي الظاهر، وجعلوا المعنى "فشربوا منه" بمنزلة "فلم يكونوا منه"، معتمدين على كلام سابق لها، وهو قوله تعالى:(فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي). (البقرة، 249؛ ابن خالويه، دون تاريخ، ص22؛ الكرماني، دون تاريخ، ص96).

ووصف الزمخشري مَنْ قرأ بالرفع أن هذه القراءة تعتبر من إعراضهم عن اللفظ جانبًا، وميلهم مع المعنى، وهو باب جليل عظيم، وعلم من علوم العربية المختلفة، وحُمل (فلم يطيعوه) على معنى (فشربوا منه)؛ لأن المعنى واحد فيهما، كأنه قيل: فلم يطيعوه إلّا قليل منهم. (الزمخشري، 1987، 295/1).

ومنه قول الفرزدق [الطويل]:

وَعَضُّ زَمَانٍ يَا ابْنَ مَرْوانَ لَمْ يَدَعْ

مِنَ الْمَالِ إِلَّا مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

كأنه قال: لم يبق من المال إلّا مسحت، ولعل ما ذهب إليه الزمخشري من تأويل للمعنى دليل على أنه لم يحفظ الاتباع بعد الموجب، فلذلك تأوله.

(الفرزدق، 1987، ص389؛ الأنباري، 2003، 153/1؛ ابن يعيش، 2001، 485/5؛ أبو حيان، 2024/1997، 214/6).

وردّ الزجاج هذه القراءة، وذكر بأنه لا يعرفها، ولا وجه عنده لها، معلّلًا بأن ورد في المصحف النصب، وقواعد النحو توجبها؛ لأن النصب واجب في الاستثناء من الكلام الموجب.

(الزجاج؛ 1988، 327/1).

وقدّر الفراء الآية بـ: إلّا قليل منهم لم يشربوا، على تقدير (إلا) بمعنى (لكن)، وما بعد (إلّا) مبتدأ وخبر، واستحسنه ابن خروف، وضعّف أبو حيان تقديرهما هذا؛ لعدم وجود دليل على الخبر، ولأن (شربوا) ليس دليلًا على أن غيرهم لم يشربوا (الفراء، دون تاريخ، 166/1؛ أبو حيان،1997/ 2024، 204/8).

ويرى الباحثان أن النصب على الاستثناء هو الأفصح؛ لأن النحاة ومفسري القرآن اجتهدوا في تأويل قراءة الرفع وتقديرها، أي: رفع (قليل)؛ ليجلعوا الكلام تامًا غير موجب، وعليه يجوز البدل، وعدم التأويل أولى من التأويل، كما أن (شربوا) الواقع قبل (إلّا) كلامٌ تامٌّ موجَبٌ؛ لأن واو الجماعة في (شربوا) –وهو المستثنى منه– موجود؛ ولم يتقدم عليه نفي ولا شبهه؛ فنُصِب (قليلًا) الواقع بعد (إلّا) على الاستثناء؛ وحكمه في هذه الحالة واجب النصب؛ لتوفر شروطه، هذا والله أعلم بالصواب.

4.6 مجيء (قبل) معربًا منونًا وهو مقطوع عن الإضافة لفظًا ومعنًى.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في المعاني أن مِنَ العرب مَنْ يقول: من قبلِ؛ بالخفض، حُذف منه التنوين للإضافة، وكأن الخفض ظاهر، والنصب والتنوين مسموع عند العرب أيضًا (أبو حيان،2024/1997، 85/12؛ الفراء، دون تاريخ، 320/2).

(قبل) فيما مضى من الزمان، ولها ثلاث صور:

الأولى: منونة، وفي هذه الحالة تكون نكرة ومعربة، نحو قول يزيد بن الصّعق [الوافر]:

فَسَاغَ لِيَ الشَّرَابُ وَكُنْتُ قَبْلًا
أَكَادُ أَغَصُّ بِالْمَاءِ الْقَرَاحِ

(البغدادي، 1997، 426/1، السيرافي، 2008، 67/1؛ الزمخشري، 1993، ص210، ابن مالك، 1982، 247/3).

الثانية: مضافة، فتعرب حسب موقعها، نحو قوله تعالى:(وَلَقَدْ فَتَنا قَبْلَهُمْ قَوْمَ فِرْعَوْنَ)(الدخان، 17)، و(قَدْ سَأَلَها قَوْمٌ مِن قَبْلِكُمْ). (المائدة، 102).

الثالثة: غير منونة وغير مضافة، وهي حينئذٍ معرفة؛ لأنها تدل على قبل الشيء أو بعده أو أوله، وفي هذه الصورة يجوز في آخرها الضم دائمًا على البناء ولا تفارقه، أو تُشَكَّل بحسب موقعها الإعرابي، فتتغير، وهي حينئذٍ معربة.

أي: أنك أردت قبليّةً معينة، عينتَ ذلك بالإضافة، نحو: قدمت قبل زيد، أو بحذف المضاف إليه والبناء على الضم، نحو: قدمت قبلُ، أو من قبلُ، تعني بذلك قبل شيء معين، فإنها في هذه الحالة قُطعت عن الإضافة لفظًا لا معنًى، على

نية الإضافة، وإذا أردت قبليَّة غير معينة، قلت: قدمت قبلاً، أو من قبلٍ، بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنًى وتنوينها، قاصدًا معنى التنكير والإبهام.

وما حكاه الفراء بكسر (قبلِ) من غير تنوين غلّطه النحاس فيه، فالنحاس جوّز الكسر منونًا، أي: من قبلٍ، وقد قُرِئت (قبل) في قوله تعالى:(لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) (الروم، 4) على وجهين الأول: الضم دون تنوين، والثاني: الكسر مع التنوين، أمّا القراءة الأولى فالقراء كلهم مجمعون عليها، وهو ما عليه أهل العربية، والقراءة الثانية قرأ بها ابن السميفع، وأبو السمال، والجحدري، وعون، والعقيلي، وأجازها أيضا النحويون، أما ما رواه الفراء –أي: الكسر دون تنوين– فقد خطأه الزجاج في ذلك، وحجته أن (قَبْل) أصلها الخفض، إلّا أنها بُنِيَتْ على الضم؛ لأنها غاية، أي: حذفت الإضافَة منها، وجُعِلت غاية الكلمة ما بقي بعد الحذف، وبُنِيَت على الضم لأن إعرابها عند الإضافة النصب والخفض، نحو: قابلته قبلَكَ وَمِنْ قَبْلِكَ، ولا تُرفَع؛ لأنها لا يُحدَّث عنها، لاستعمالها ظرفًا، فلما عُدِلَ عن بابها حُرِّكت بغير الحركتين التي كانت تدخل عليها بحق الإعراب (النحاس، 1409، 244/5؛ الكرماني، دون تاريخ، ص374؛ الهذلي، 2007، ص 616؛ الزجاج، 1988، 176/4).

وقد خَرَّج المرادي وغيره الذي حكاه الفراء على تقدير أنَّ المضاف محذوف، فتُرِكَ الأول بحالِه. (المرادي، 2008، 821/2).

ومثل ذلك ما نُسِب إلى الفرزدق، ولم أقف عليه في ديوانه [المنسرح]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أَرِقْتَ لَهُ ** بَيْنَ ذِرَاعيْ وَجَبْهَةِ الْأَسَدِ

(سيبويه، 1988، 180/1؛ المبرد، دون تاريخ، 229/4؛ أبو حيان، 1998، 2206/4).

وذهب سيبويه إلى أن المضاف إليه في البيت المذكور محذوفٌ من الثاني، فالأول إضافته للاسم الظاهر، والثاني إضافته إلى ضميره، والتقدير: بين ذراعي الأسد وجبهته، فحُذف الضمير وقُدم المضاف إليه الثاني بين المضاف الأول والمضاف إليه الثاني؛ ليكون المضافُ إليه الظاهرُ عوضًا عن المضاف إليه الثاني، وما ذهب إليه سيبويه وصفه ابن هشام بالصحيح (سيبويه، 1988، 189/1؛ ابن هشام، 1985، 809/2).

في حين ذهب المبرد وابن مالك إلى أن المضاف حُذِف من الأول، والمعطوفَ مضافٌ إلى الموجود، وعلى هذا يكون التقدير: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد (المبرد، دون تاريخ، 228/4؛ ابن مالك، 1990، 249/3).

ويرى الباحثان أن الرواية التي رواها الفراء لم يوافقه أهل العربية عليها؛ لأنها مخالفة لقواعد النحو، فـ (قبل) –عندهم– ملازمة للإضافة، وإن زالت الإضافة، حُذف المضاف إليه لفظًا وأُريد معناه؛ وبهذا يحذف منه التنوين، فيُبنى، والاسم لا ينون على نية وجود المضاف إليه، ومعنى الإضافة مفهومٌ من لفظه، ولم يتضمنه المضاف، وبني الاسم على الحركة؛ لعدم عراقته في البناء، بل عدمُ التمكُّن عارض له، وسبب بنائه على الضمة؛ لأنها أقوى الحركات، فصارت الضمة دلالة على الحذف، فقولنا: من قبلُ، يعني: من قبلِ ذلك، هذا والله تعالى أعلم بالصواب.

5.6 مخالفة البدل متبوعة في التعريف والتنكير.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في المعاني أثناء حديثه عن قوله تعالى:(وَاجْعَلْ لِي وَزِيرًا مِّنْ أَهْلِي (29) هارُونَ أَخِي (30) اشْدُدْ بِهِ أَزْرِي (31))(طـه، 29-31) أنه يجوز أن يُعرب (هارُونَ أَخِي) مفعولًا به أول لـ (اجعل)، و(وزيرًا) مفعولًا به ثانيًا، ويجوز أن يكون (هارُونَ أَخِي) بدلًا لـ (وزيرًا)، فيكون نصبًا للبدلية، ويجوز –أيضًا– في (هارون) الرفع للاستئناف؛ لأنه معرفة مفسِّر لنكرة (أبو حيان،2024/1997، 13/13؛ الفراء، دون تاريخ، 178/2).

لأهل العربية ومعربي القرآن في إعراب المسألة المذكورة وجهان:

أحدهما: أن يكون (هارون) مفعولًا أولًا لـ (اجعل)، و(وزيرًا) مفعولًا ثانيًا له، والكلام هنا على التقديم والتأخير، أي: واجعل لي من أهلي هارون أخي وزيرًا.

الثاني: أن يكون (وزيرًا) مفعولًا أول، و(لي) مفعولًا ثانيًا.

ويجوز في (هارون) وجهان:

الأول: أن يكون منصوبًا على إضمار فعل، كأنّه قال: أقصد هارون أخي، أو اضمم هارون أخي، أو أعني هارون أخي، أو استوزر لي هارون أخي؛ لدلالة (وزيرا) عليه.

الثاني: أن يكون خبرًا لمبتدأ محذوف، كأنّه عندما قال: واجعل لي وزيرًا من أهلي، قيل له: مَنْ يكون هذا الوزير؟، أو مَنْ هو – قال: هارون أخي، فالرفع هنا إذن وجه من وجوه الإعراب، على الرغم من عدم وجود أحد من القراء قرأ بالرفع– والقراءة بالنصب لا غير، كما أنه يجوز في النصب إضمار (أريد)، كأنّه قيل له: من تريد؟ – قال: أريد هارون أخي. (المجاشعي، 2007، ص316؛ أبو حيان،2024/1997، 13/13؛ الفراء، دون تاريخ، 178/2).

أمَّا من حيث مخالفة ومطابقة البدل المبدل منه في التعريف والتنكير، فجوزه أهل العربية بالإجماع، وذلك على النحو الآتي:

1– بدل المعرفة من المعرفة، كقوله تعالى:(اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ (6) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ(7))(الفاتحة، 6-7)، فـ (الصراط) الأوّل معرفةٌ باللام، والثاني معرفة بالإضافة، وإعرابه بدل أفاد تأكيد البيان.

2– بدل النكرة من المعرفة، كقوله تعالى:(لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ (15) نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ (16))، (العلق، 15-16) فـ (ناصية) نكرة، وقد أُبدلت من الناصية الأولى، وهي معرفة، ومذهب الكوفيين والبغداديين، ووافقهم ابن يعيش، وغيره إلى أن إبدال النكرة من المعرفة لا يحسن إلا موصوفة كـ (ناصية)، والبصريون لا يشترطون ذلك. (ابن يعيش، 2001، 265/2؛ ابن مالك، 1990، 331/3).

3– بدل النكرة من النكرة، كقوله تعالى:(إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ مَفَازًا (31) حَدَائِقَ وَأَعْنَابًا (32)) (النبأ، 31-32)، فـ (مفازًا) نكرة، وقد أبدل من النكرة وهو (حدائق).

4– بدل المعرفة من النكرة، كقوله تعالى:(وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ (52) صِرَاطِ اللَّهِ) (53) (الشورى، 52-53)، فـ (صراط) الثاني معرفة بالإضافة، وقد أبدله من الأوّل، وهو نكرةٌ.

ويرى الباحثان جواز مخالفة البدل المبدل منه في التعريف والتنكير؛ لإجماع أهل العربية على ذلك، والله تعالى أعلم بالصواب.

6.6 جواز الرفع على التحذير، والأصل النصب.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في المعاني أثناء حديثه عن قوله تعالى:(نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا) (الشمس، 13) أن (ناقة) منصوبة على التحذير، والتحذير حكمه النصب، ولو رفع (ناقة) على إضمار (هذه) لجاز ذلك؛ لأنه ورد عن العرب رفع ما فيه معنى التحذير (أبو حيان،2024/1997، 100/14؛ الفراء، دون تاريخ، 268/3).

التحذير لغة: مصدر الفعل حذّر، يقال: حذَر فلانًا فلانًا تحذيرًا، والحذر والتحذير: بمعنى الخيفة والتخويف. (ابن منظور، 1414، 175/4).

التحذير كما حدّه أهل اللغة: هو تنبيه المخاطب إلى أمر مذموم ليتجنبه، وله ثلاثة أركان هي: الأول- المحذِّر (بتشديد الذال مع كسرها)، والمراد به المتكلم الذي يوجه التنبيه للمخاطب.

الثاني- المحذَّر (بتشديد الذال مع فتحها)، وهو المخاطب الموجه إليه التنبيه.

الثالث- المحذور أو المحذَّر منه (بتشديد الذال مع كسرها)، وهو الشر أو الصفة السيئة المكروهة التي تحذر المخاطب منها ليتجنبها (الجرجاني، 1983، ص53؛ ابن يعيش، 2001، 345/1).

وللتحذيرِ صور يأتي عليها:

1- الإفراد، أي: أن المحذر منه يأتي بصورة الإفراد لا مكررًا، وفي هذه الصورة يحذف الفعل جوازًا، يعني: يجوز ذكر الفعل أو حذفه، نحو: الكذب في القول، يعني: احذر الكذب في القول.

2- التكرار، أي: تكرار المحذر منه، وفي هذه الصورة يحذف الفعل وجوبًا، نحو: الأسد الأسد.

3- العطف، أي: المحذر منه معطوفًا عليه بمحذر منه آخر، وفي هذه الصورة يحذف الفعل وجوبًا، نحو: رأسَك والسيفَ.

4- لفظ (إيّا) بصوره، أي: إيَّاك وإيَّاكم وإيَّاكما...، نحو: إياكَ والكذب، وإياكَ إياكَ من الكذب، وإياكَ من الكذب (ابن مالك، 1982، 1379/3؛ أبو حيان، 2000، 490/10).

أما الآية موضع الشاهد فقد قرأ الجمهور بنصب (ناقة) على التحذير، وإضمار عامله واجب؛ للعطف عليه، فصار حكمه بالعطف حكم المكرر، أي: احذروا ناقة الله وسقياها فلا تقربوها، أو: احْذَرُوا ناقة الله أَن تمسوها بِسوء، أو: ناقةَ اللهِ فاحذَرُوا أَذَاها، وكقولنا: الأسد الأسد، أي: احذروا الأسد، وهذا التخريج الذي عليه أكثر المفسرين وأهل اللغة، وهذا ما ذهب إليه الخليل، والأخفش، والزمخشري، وابن مالك، وأبو حيان، وغيرهم (الخليل، 1985، ص83؛ الأخفش، 1990، 580/2؛ الزمخشري، 1987، 760/4؛ ابن مالك، 1982، 1379/3؛ أبو حيان، 2000، 490/10).

وقدر ابن جني المحذوف بـ (احفظوا)، أي: أنَّ (الناقة) مفعولٌ به لفعل محذوف على معنى التحضيض، أي: احفظوا ناقة الله. (ابن جني، 1969، 143/2).

وقرأ زيد بن علي برفع (التاء) من (ناقة)، والتقدير: هذه ناقة الله فلا تتعرضوا لها، على أنها خبر لمبتدأ محذوف، وهي هنا جملة ابتدائية، يناظرها الإغراء، وأجاز ذلك الفراء كما

سبق، وتبعه في ذلك الألوسي الذي قدّر الآية بـ "همّكم ناقة الله وسقياها فلا تعقروها ولا تستأثروا بالسقيا عليها فكذّبوه"، ومنه –أي: رفع ما فيه التحذير– قول العرب:"هذا العدو هذا العدو فاهربوا"، ومعنى التحذير فيه ظاهر، وهذا الليل فارتحلوا. (الكرماني، دون تاريخ، ص515؛ السمين الحلبي، دون تاريخ، 24/11؛ الألوسي، 1994، 362/15).

ومنه قول الشاعر –مجهول القائل–[الخفيف]:

إنَّ قَوْماً مِنْهُمْ عُمَيْرٌ وأَشبا ** هُ عُميْرٍ، ومِنْهُمُ السَّفَّاحُ

لَجَدِيرُونَ بالوَفاءِ إذَا قا ** لَ أَخُو النَّجْدةِ السِّلَاحُ السِّلَاحُ

فرفع، ومعنى الأمر بلبس السلاح ظاهر جليّ (ابن مالك، 1982، 1381/3؛ أبو حيان، 1998، 1480/3؛ السيوطي، دون تاريخ، 27/2).

ويرى الباحثان أن ما ذهب إليه الفراء في الرفع على التحذير يأباه أهل اللغة؛ لأن إضمار الناصب عندهم يجب في ثلاثة مواضع التي ذُكرت آنفًا، وليس منها ما رآه الفراء، وما ذكره القراء شاهدًا على جواز ذلك إنما انفرد به هو وحده، ونقله عليه النحاة بعده لعرض رأيه في المسألة، كما أن البيت لا يعرف قائله، وكذلك قراءة زيد بن علي بالرفع ذُكرت في مصدر واحد من كتب القراءات التي اطلع عليها الباحثان، أما بعض التفاسير التي أشارت إليها فعزتها إلى الفراء، ولا توجد في معانيه، والله تعالى أعلم بالصواب.

7.6 لحاق نوني التوكيد الفعل المضارع وجوبًا.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء ذكر في المعاني وجوب دخول نون التوكيد إذا كان المقسم عليه (لو) وجوابها، و(إن) واقعة قبل (لو) رابطة مغنية عن اللام، نحو: والله إن لو تكرمن عمرًا لأكرمتُك. (أبو حيان،2024/1997، 359/14؛ الفراء، دون تاريخ، 192/3).

اختلف النحاة في أصل نون التوكيد من حيث تخفيفها وتثقيلها، فسيبويه وجمهور البصريين يرون أنهما أصلان لاختلاف أحكامهما، وذهب الكوفيون إلى أنَّ الثقيلة هي الأصل، وردّ الأنباري قول الكوفيين بأن لكل منهما أحكام خاصة بها أثناء حديثه عن دخول نون التوكيد الخفيفة على فعل الاثنين وفعل جماعة النسوة. (المرادي، 1992، ص141؛ الأنباري، 2003، 536/2).

ونون التوكيد مختصة بالفعل المضارع إنْ لم يكن دالًّا على الحال، وإن كان دالًّا على المستقبل أكد بها وجوبًا إذا كان جواب قسم، ولتوكيده في هذه الحالة له حالات وأحكام، وهي: أن يكون مثبتًا، وأن يكون خاليًا من حرف التنفيس، فلا يصح "والله لسوف أكرمك"؛ لأن نون التّوكيد وحرف التّنفيس تخلصان الفعل للاستقبال، فَلَا يجتمع حرفان بمعنًى واحد، وأن يكون غير مقرون بـ (قد)، فلا يصح "والله لقد أذهبنّ"؛ لأنَّ (قَدْ) مبانية للتوكيد والقسم في المعنى، وألا يكون مقدم المعمول، فلا يصح "والله إلَى مكة لأسيرن"؛ لأنَّ المشهور لا يعمل ما بعد الشيء فيما قبله، وقد اجتمعت شروط تأكيد الفعل المضارع بنون التوكيد في قوله تعالى: (وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ) (الأنبياء، 57)، ولا يؤكد بها إذا كان منفيًّا، نحو قوله تعالى:(تَاللَّهِ تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ) (يوسف، 85)؛ لأن التقدير: لا تفتأ، أو كان حالًا؛ كقراءة ابن كثير، والحسن، والأعرج، والزهري، والقواس في قوله تعالى: (لأُقْسِمُ بِيَوْمِ الْقِيَامَةِ) (القيامة، 1)، (ابن مجاهد، ص661)، أي: بغير ألف بين اللّام والقاف، والباقي قرؤوا بألف، أو مفصولًا من اللام، نحو قوله تعالى:(وَلَئِنْ مُتُّمْ أَوْ قُتِلْتُمْ لإِلَى

اللَّهِ تُحْشَرُونَ) (آل عمران، 158)، وفي الحالات سابقة الذكر يجب توكيد الفعل بالنون عند البصريين، وأجاز الكوفيون عدم التأكيد بها، أي: حذفها، وهناك حالات يكون التأكيد قريب بها من الواجب، كأنْ يكون شرطًا لـ (أن) المؤكدة بـ (ما)، كقوله تعالى:(وَإِمَّا تَخَافَنَّ) (الأنفال، 58)؛ لأن الفعل المضارع فعل شرط لـ "إن" الشرطية المدغمة فيها "ما" الزائدة لإفادة التوكيد، أو واقعًا بعد أداة طلب، وهذا كثير، كقوله تعالى:(وَلا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَافِلًا) (إبراهيم، 42)، أو واقعًا بعد (لا) النافية، أو (ما) الزائدة التي لم تسبقها (إن)، وهذا قليل، كقوله تعالى:(وَاتَّقُوا فِتْنَةً لا تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْكُمْ خَاصَّةً).(الأنفال، 25) (أبوحيان،2024/1997، 359/14-361).

وما ذكره الفراء من وجوب دخول نون التوكيد إذا كان المقسم عليه (لو) وجوابها، وقبلها (إن) رابطة مغنية عن اللام ردّه البصريون وحجتهم أن جواب القسم محذوف لدلالة جواب (لو) عليه، وأنّ (أنْ) زائدة، وليست رابطة، وإنما هي لغو، وهذا ما نص عليه سيبويه، بمجيء المضارع مؤكدًا بعد (لو) مخالف لموضوعها؛ لأنها يُعلّق بها في الماضي، نحو: لو جاء زيدٌ لجاء. (سيبويه، 1988، 152/3؛ أبو حيان،2024/1997، 359/14).

ويرى الباحثان أن ما جاء به الفراء لعله غير صائب؛ لأنه لم يقل به أحد من أهل العربية —فيما اطلعا عليه في مظانه– ، كما أن (لو) يُعلّق بها في الماضي، وأن (أنْ) زائدة للتأكيد، مثلها مثل (لما)، وزيادتهما بعد (لَمّا) كثيرٌ عند النحاة، وذلك نحو قوله تعالى:(فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ) (يوسف، 96)، أي: فلمّا جاء، وقوله تعالى:(وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا) (هود، 77)، أي: ولما جاءت، هذا والله أعلم بالصواب.

8.6 جواز الجزم والرفع والنصب في المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد جملتي الشرط والجواب.

ورد في التذييل والتكميل أن الفراء أنشد في المعاني شاهدًا شعريًّا على جواز الجزم والرفع والنصب في المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد جملتي الشرط والجواب (أبو حيان،2024/1997، 356/15؛ الفراء، دون تاريخ، 87/1).

واستشهد أبو حيان بقول النابغة الذبياني [الطويل]:

وَإِنْ يَهْلِكِ النُّعْمَانُ تُعْرَ مَطِيَّهُ
وتُخْبَأُ فِي جَوْفِ الْعِيَابِ قُطُوعُهَا
وَتَنْحَطْ حَصَانٌ آخَرَ اللَّيْلِ نَحْطَةً
تَقَضَّبُ مِنْهَا– أَوْ تَكَادُ– ضُلُوعُهَا

(الذبياني، 2005، ص80؛ الأخفش، 1990، 68/1؛ ابن مالك، 1982، 1605/3؛ وتمهيد القواعد، 1428، 4245/8).

ولمجيء الفعل المضارع بعد فعلي الشرط والجزاء أحكام وحالات، وهي كالتالي أنه إذا جاء مضارع مقرون بالفاء أو الواو بعد جملتي الشرط والجواب جاز فيه: الجزم والرفع والنصب.

الجزم بالعطف على الجواب، وذلك إذا كان الفعل المضارع مجزومًا، وعلى محله إذا كان الفعل المضارع غير مجزوم، ويجوز الرفع على اعتبار أن الواو والياء حرفي استئناف بعد انتهاء الجملة الشرطية بفعلها وجوابها، ويجوز النصب على إضمار (أن) المصدريَّة التي تنصب الفعل المضارع، هذا الإضمار يكون واجبًا بعد الواو والفاء على اعتبار أن الفاء والواو للمعية، وذلك في نحو قوله تعالى:(وَإِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ) (البقرة، 284)، فالفعل (يغفر) وقع بعد انقضاء جملة الشرط

بطرفيها، وقد قرئ بالجزم والرفع في القراءات السبع، فقرأ بالجزم نافع، وابن كثير، وأبو عمرو، وحمزة، والكسائي، وقرأ بالرفع عاصم، وابن عامر، أما القراءة بالنصب فقرأ بها الأعرج، وعبدالله بن عباس؛ ولهذا حكموا بأن النصب قليل، فـ (فيغفر)، و(ويعذب) على قراءة الجزم معطوف على (يحاسبكم) الذي هو جواب الشرط، والمعطوف على المجزوم مجزوم، وعلى قراءة الرفع استئنافًا، فالفاء حرف استئناف أفاد قطع الجملة التي بعدها عما قبله، والنصب على إضمار أن وجوبًا بعد الواو (ابن مجاهد، 1400، ص195؛ الكرماني، دون تاريخ، ص106).

وقوله تعالى:(مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الأعراف، 186)، فقد قُرئ بالجزم والرفع في القراءات السبع، فقرأ حمزة، والكسائي بالجزم، وقرأ ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم بالرفع، وقرأ بالنصب عبيد بن عمير؛ ولهذا حكموا بأن النصب قليل، فالفعل (يذر) وقع بعد انقضاء جملة الشرط بطرفيها، فإذا عُطِف على محل جواب الشرط فهو مجزوم، وعلى الاستئناف في حال الرفع، وعلى إضمار (أن) وجوبًا بعد الواو في حال النصب. (ابن مجاهد، 1400، ص298-299؛ الكرماني، دون تاريخ، ص199).

وقد ذكر هذه الأحكام والحالات ابن مالك في ألفيته؛ حيث قال:

وَالْفِعْلُ مِنْ بَعْدِ الْجَزَا إِنْ يَقْتَرِنْ ** بِالْفَا أَوِ الْوَاوِ بِتَثْلِيثٍ قَمِنْ

وَجَزْمٌ اوْ نَصْبٌ لِفِعْلٍ إِثْرَ فَا ** أَوْ وَاوٍ انْ بِالْجُمْلَتَيْنِ اكْتُنِفَا

(ابن مالك، 1429، ص90).

وقد روي بالأوجه الثلاثة —الجزم، والرفع، والنصب– (نأخذ) في قول النابغة الذبياني [الوافر]:

فَإِنْ يَهْلِكْ أَبُو قَابُوسَ يَهْلِكْ ** رَبِيعُ النَّاسِ وَالشَّهْرُ الْحَرَامُ

وَنَأْخُذُ بَعْدَهُ بِذِنَابِ عَيْشٍ ** أَجَبَّ الظَّهْرِ لَيْسَ لَهُ سَنَامُ

(الذبياني، 2005، ص:108؛ ابن مالك، 1982، 1604/3؛ ابن الناظم، 2000، ص500؛ ناظر الجيش، 1428، 4245/8).

وذكر سيبويه أنه إذا انتهى الكلام ثم جيء بالواو أو الفاء، جاز في ذلك الجزم، أو الرفع، أو النصب، ثم ذكر عدة أمثلة بين فيها الوجه الحسن من الأوجه الثلاثة، أي: الجزم، والرفع، والنصب، فذكر قوله تعالى:(يُحاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَنْ يَشاءُ وَيُعَذِّبُ مَنْ يَشاءُ) (البقرة، 284)، وذكر فيها خيار الجزم والرفع، مع جواز النصب إلّا أنه قليل، ثم ذكر قوله تعالى:(وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَنُكَفِّرُ عَنْكُمْ مِنْ سَيِّئَاتِكُمْ) (البقرة، 271)، والوجه هنا الرفع، وهو الجيّد؛ لأنَّ الكلام الواقع بعد الفاء جرى مجراه في غير الجزاء، فالفعل هنا جرى كما كان يجري في غير الجزاء، ثم ذكر قوله تعالى:(مَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَلا هادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ فِي طُغْيانِهِمْ يَعْمَهُونَ) (الأعراف، 186)، أي: بجزم (وَيَذَرْهُمْ) على أن الجزم وجه الكلام، وهو الجيد؛ وذلك لأنَّه حمل الفعل على موضع الكلام، والكلام في موضع يكون جوابًا؛ لأن أصل الجزاء الفعل، وفي الفعل تعمل حروف الجزاء؛ ولكنَّ العرب قد يضعون في موضع الجزاء غيره، ومثله: إن تأتني وتحدثني أحدثك، وقد قرأ بعض السبعة مع النصب والرفْع بياء المضارعة ونونها، وما ذكره سيبويه وافقه عليه أكثر النحاة، كالرمّاني، وابن الخباز، وابن مالك، وأبي حيان، وابن عقيل، وغيرهم (سيبويه، 1988، 90/3؛ ابن مجاهد، 1400، ص298-299؛ الرماني، 1988، ص1020؛ ابن الخباز، 2007، ص378؛ وابن مالك، 1982، 1604/3؛ أبو حيان،2024/1997، 356/15؛ ابن عقيل، 1980، 40/4).

ويرى الباحثان أن البيتين الذين مثَّل بهما الفراء لم يخرجا عن قواعد العربية، وإجماع النحاة على جواز الجزم والرفع والنصب في المضارع المقرون بالفاء أو الواو بعد جملتي الشرط والجواب، هذا والله أعلم بالصواب.

7. الخاتمـــة:

1- ورد كتاب معاني القرآن باسمه في التذييل والتكميل ثماني مرات، وكلها في الجانب النحوي من الكتاب.
2- ذكر أبو حيان في باب الأفعال الداخلة على المبتدأ والخبر أن الفراء ذكر في معانيه تعدي (أخبر) و(خبر) إلى ثلاثة مفاعيل، ولم يقف الباحثان على ذلك في المعاني.
3- المسائل المذكورة في التذييل والتكميل على أنها من المسائل التي تعرض لها الفراء في معانيه لم يتفرد بها الفراء، وإنما تعرض لها النحاة وأهل اللغة قبله.
4- اقتصر الفراء في الاحتجاج اللغوي في المسائل التي ذُكر فيها المعاني في التذييل والتكميل على القرآن الكريم، والشعر العربي، وأقوال العرب.
5- أن المسائل المدروسة التي ذكر فيها أبو حيان كتاب معاني القرآن للفراء صراحة كانت لمجرد عرض رأي الفراء فيها، أو استئناسا بقوله، ولم يكن معترضًا عليه، أو مخالفًا له في أي مسألة من مسائل موضوع البحث.

تضارب المصالح

يُقرّ المؤلفان بعدم وجود تضارب في المصالح.

استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي

يؤكد المؤلفان أنه لم يتم استخدام أدوات الذكاء الاصطناعي في جمع البيانات أو تحليلها أو كتابة المناقشة أو الاستنتاجات أو أي جزء آخر في هذا البحث.

المراجع

مصحف المدينة برواية حفص عن عاصم.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1998). ارتشاف الضرب من لسان العرب (تحقيق ودراسة: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب). مكتبة الخانجي.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (2000). البحر المحيط في التفسير (عناية: صدقي محمد جميل العطار [ج 1، 10]، زهير جعيد [ج 2–7]، عرفان العشا حسّونة [ج 8–10]). دار الفكر.

أبو حيان الأندلسي، محمد بن يوسف. (1997–2024). التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل (تحقيق: حسن هنداوي). دار القلم، ودار كنوز إشبيليا.

الأخفش، سعيد بن مسعدة. (1990). معاني القرآن (تحقيق: هدى محمود قراعة). مكتبة الخانجي.

الألوسي، محمود بن عبد الله. (1994). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني (ضبطه وصححه: علي عبد الباري عطية). دار الكتب العلمية.

الأنباري، عبد الرحمن بن محمد. (2003). الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (وبحاشيته: الانتصاف لمحمد محيي الدين عبد الحميد). المكتبة العصرية.

البابانى، إسماعيل بن محمد. (1951). هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين. وكالة المعارف، تصوير: دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1997). خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي.

الجرجاني، علي بن محمد. (1983). التعريفات. دار الكتب العلمية.

الحاج خليفة، مصطفى بن عبد الله. (1943). كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون (تصحيح: محمد شرف الدين يالتقايا، رفعت بيلكه الكليسي). وكالة المعارف، تصوير: دار النشر الإسلامية ومكتبة الجعفري التبريزي.

الخليل بن أحمد الفراهيدي. (1985). الجمل في النحو (تحقيق: فخر الدين قباوة). مؤسسة الرسالة.

الداني، عثمان بن سعيد. (2015). التيسير في القراءات السبع (تحقيق: خلف حمود سالم الشغدلي، إشراف: علي الحذيفي، عبد الرافع الشرقاوي). دار الأندلس.

الذبياني، زياد بن معاوية. (2005). ديوان النابغة (شرح: حمدو طمّاس). دار المعرفة.

الرضي، محمد بن الحسن. (1996). شرح الرضي على الكافية (تحقيق: يوسف حسن عمر). منشورات جامعة بنغازي.

الرمّاني، علي بن عيسى. (1998). شرح كتاب سيبويه (أطروحة دكتوراه، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية).

السيرافي، الحسن بن عبد الله. (2008). شرح كتاب سيبويه (تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي). دار الكتب العلمية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت.-أ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). المكتبة العصرية.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (د.ت.-ب). همع الهوامع في شرح جمع الجوامع (تحقيق: عبد الحميد هنداوي). المكتبة التوفيقية.

الشجري، هبة الله بن علي. (1991). أمالي ابن الشجري (تحقيق: محمود محمد الطناحي). مكتبة الخانجي.

السمين الحلبي، أحمد بن يوسف. (د.ت.). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون (تحقيق: أحمد محمد الخراط). دار القلم.

سيبويه، عمرو بن عثمان. (1988). الكتاب (تحقيق: عبد السلام محمد هارون). مكتبة الخانجي.

الزجاج، إبراهيم بن السري. (1988). معاني القرآن وإعرابه (تحقيق: عبد الجليل شلبي). عالم الكتب.

الزركشي، محمد بن عبد الله. (1957). البرهان في علوم القرآن (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار إحياء الكتب العربية.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1987). الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (ضبطه وصححه: مصطفى حسين أحمد). دار الريان للتراث، ودار الكتاب العربي.

الزمخشري، محمود بن عمر. (1993). المفصل في صنعة الإعراب (تحقيق: علي بو ملحم). مكتبة الهلال.

الزبيدي، محمد بن الحسن. (د.ت.). طبقات النحويين واللغويين (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار المعارف.

ابن جني، عثمان بن جني. (1969). المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات (تحقيق: علي النجدي ناصف وآخرين). وزارة الأوقاف.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي. (د.ت.). الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة. دار إحياء التراث العربي.

ابن خالويه، الحسين بن أحمد. (د.ت.). المختصر في شواذ القراءات. مكتبة المتنبي.

ابن الخباز، أحمد بن الحسين. (2007). توجيه اللمع (تحقيق: فايز زكي محمد دياب). دار السلام.

ابن الشجري، هبة الله بن علي. (1991). أمالي ابن الشجري (تحقيق: محمود محمد الطناحي). مكتبة الخانجي.

ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن. (1980). شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط 20). دار التراث.

ابن عصفور، علي بن مؤمن. (1992). الممتع في التصريف. تحقيق: فخر الدين قباوة. دار الكتب العلمية.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1982). شرح الكافية الشافية (تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي). جامعة أم القرى.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (1990). شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق: عبد الرحمن السيد، محمد بدوي المختون). دار هجر.

ابن مالك، محمد بن عبد الله. (2018). ألفية ابن مالك (تحقيق: عبد المحسن بن محمد القاسم). مكتبة الملك فهد الوطنية.

ابن مجاهد، أحمد بن موسى. (1400هـ). السبعة في القراءات (تحقيق: شوقي ضيف). دار المعارف.

ابن منظور، محمد بن مكرم. (1414/1993هـ). لسان العرب. دار صادر.

ابن الناظم، محمد بن محمد. (2000). شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك (تحقيق: محمد باسل عيون السود). دار الكتب العلمية.

ابن النديم، محمد بن إسحاق. (1997). الفهرست (تحقيق: إبراهيم رمضان). دار المعرفة.

ابن يعيش، يعيش بن علي. (2001). شرح المفصل (مقدمة: إميل بديع يعقوب). دار الكتب العلمية.

الفارسي، الحسن بن أحمد. (1993). الحجة للقراء السبعة (تحقيق: بدر الدين قهوجي، بشير جويجابي، مراجعة: عبد العزيز رباح وآخرين). دار المأمون.

الفراء، يحيى بن زياد. (د.ت.). معاني القرآن (تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرين). الدار المصرية.

الفرزدق، همام بن غالب. (1987). ديوان الفرزدق (شرح وتقديم: علي فاعور). دار الكتب العلمية.

الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب. (2000). البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة (تحقيق: محمد المصري). دار سعد الدين.

القفطي، علي بن يوسف. (1982). إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم). دار الفكر العربي.

القيسي، مكي بن أبي طالب. (1405/1985هـ). مشكل إعراب القرآن (تحقيق: حاتم صالح الضامن). مؤسسة الرسالة.

الكرماني، محمد بن أبي نصر. (د.ت.). شواذ القراءات (تحقيق: شمران العجلي). مؤسسة البلاغ.

المبرد، محمد بن يزيد. (د.ت.). المقتضب (تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة). عالم الكتب.

المجاشعي، علي بن فضال. (2007). النكت في القرآن الكريم (تحقيق: عبد الله الطويل). دار الكتب العلمية.

المرادي، الحسن بن قاسم. (1992). الجنى الداني في حروف المعاني (تحقيق: فخر الدين قباوة، محمد نديم فاضل). دار الكتب العلمية.

المرادي، الحسن بن قاسم. (2008). توضيح المقاصد

والمسالك بشرح ألفية ابن مالك (تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان). دار الفكر العربي.

ناظر الجيش، محمد بن يوسف. (1428/2007هـ). تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد (تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون). دار السلام.

النحاس، أحمد بن محمد. (1409/1988هـ). معاني القرآن (تحقيق: محمد علي الصابوني). جامعة أم القرى.

الهذلي، يوسف بن علي. (2007). الكامل في القراءات والأربعين الزائدة عليها (تحقيق: جمال الشايب). مؤسسة سما.

الهروي، علي بن محمد. (1993). الأزهيّة في علم الحروف (تحقيق: عبد المعين الملّوحي). مطبوعات مجمع اللغة العربية.

ابن هشام الأنصاري، عبد الله بن يوسف. (1985). مغني اللبيب عن كتب الأعاريب (تحقيق: مازن المبارك، محمد علي حمد الله). دار الفكر

Citation: Ashareef, H. A., & Al-Sharif, H. A., (2025). The Impact of Al-Farrā''s Maʿānī al-Qur'ān on Abu Ḥayyān's Additions and Complements: A Grammatical Study. *Faculty of Arts Journal- Misurata University*. 20, 161-180. https://doi.org/10.36602/faj.2025.n20.22

The Impact of Al-Farrā''s *Maʿānī al-Qur'ān* on Abu Ḥayyān's Additions and Complements: A Grammatical Study

Hussein Alhadi Ashareef [1*] **Hassan Al–Senussi Al–Sharif** [2]

[1] Asmarya Islamic University , Faculty of Education, Libya

[2] Asmarya Islamic University, Faculty of Arts, Libya

* Corresponding author email address: h.ashareef@asmarya.edu.ly

Received 19- 07 - 2025 **Accepted** 25- 08 - 2025 **Published Online** 26- 08 - 2025

Abstract

Arabic grammar (syntax) is among the most vital linguistic sciences, as it protects speech from error and ensures clarity in understanding the Qur'an, the Sunnah, and the eloquence of Arabs. Its primary aim is to secure proper articulation and deepen comprehension of meanings, which has made it an essential tool for exegetes, linguists, and scholars across disciplines.

Among the leading figures in this field is **Al-Farrā**, whose work *Maʿānī al-Qur'ān* became a foundational reference for Qur'anic interpretation through grammar. In it, he addressed numerous linguistic and syntactic issues, supporting his views with Qur'anic verses, poetry, proverbs, and authoritative texts. His insights reflect the depth of grammar's role in unveiling the meanings of revelation.

This study explores how **Abū Ḥayyān** engaged with Al-Farrā's *Maʿānī al-Qur'ān* in his own grammatical commentary, *Al-Tadhīl wa al-Takmīl*. The researchers identified eight direct citations, focusing exclusively on grammatical matters, since the work is not referenced in morphological or phonetic discussions.

Maʿānī al-Qur'ān remains a rich linguistic source, offering grammatical analyses, differing scholarly opinions, and varied syntactic evidence. By examining these discussions, the study compares linguistic perspectives, evaluates arguments, and provides critical reflections. It aspires to guide students of knowledge in their pursuit of Arabic sciences, relying on Allah for success and guidance.

Key words: *Arabic grammar, Qur'anic interpretation, Al-Farrā, Abū Ḥayyān.*